جامعة بلحاج بوشعيب – عـين تمـوشنت –
معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلـوم التسييـر
قســم العلوم الاقتصادية
تخصص:تحليل اقتصادي واستشراف

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستير أكاديمي في علوم التسيير، تحت عنوان:

تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح

-تجربة الجزائر (1990-2022)

من إعداد الطالبين:

- لشلاش محمد أمين

تحت إشراف الأستاذة:

- د. عيدوني .ح

اللجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
الاستاذة عيدوني حليمة	عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مشرفة
الاستاذ يحياوي لخضر	عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مناقش
الاستاذة لخضاري نجاة	عين تموشنت بلحاج بوشعيب	مناقشة

السنة الجامعية:2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الشكر والعرفان

الشكر كله لله العلي القدير الذي سدد خطانا

وبعدها بشكرنا الخاص إلى الأستاذة المشرفة عيدوني .ح

الذي لم تبخل علينا بنصائحها القيمة

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد لإتمام وإنجاز عملنا.

إهـداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى وأهله وصحبه ومن وفى.. أما بعد:

الحمد لله الذي وفقنا لتثمين هذه الخطوة في مسيرتنا الدراسية بهذا العمل المتواضع، هذه ثمرة الجهد والنجاح-بفضله تعالى-مهداة إلى أعظم امرأة في الكون أمي الغالية، اللهم شافيها وبارك في صحتها، إلى من أحمل اسمك بكل فخر والدي العزيز

إلى كل من كان لهم أثر على حياتي، وإلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي

لشلاش محمد أمين

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
الشكر والتقدير الإهداء فهرس المحتويات فهرس الجداول فهرس الأشكال	
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول:دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي وسياسة الاصلاحات الحكومية	
االمبحث الأول : ماهية متغيرات الدراسة	**07**
أولا : مفهوم النمو الاقتصادي	**07**
ثانيا: مفهوم الإصلاح وسياسات الدعم الاقتصادي	**11**
المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح	**14**
المبحث الثالث: دراسات سابقة	**15**
الفصل الثاني: **دراسة قياسية وتحليلية للمتغيرات المدروسة**	
المبحث الأول: البرامج الاصلاح المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية(1990-2022	**21**
المبحث الثاني: تطور معدلات نمو الانتاج المحلي في ظل برامج الاصلاح الاقتصادي	**22**
أولا: تطور معدلات الناتج المحلي الاجمالي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي	**22**
ثالثا:إجمالي الإنفاق الوطني	**23**
ثالثا: القوى العاملة	**25**
المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر البرامج الإصلاح على النمو الاقتصادي	**26**
أولا: تحديد متغيرات الدراسة	**26**
ثانيا: التعريف بمنهجية الدراسة	**27**
ثالثا:مدى تأثير الانفاق الحكومي واليد العاملة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل بإستعمال منهجية ARDL	**27**
المبحث الرابع: الناتج الدراسية التحليلة والقياسية	**40**
خاتمة العامة	**44**
مراجع	**47**
ملاحق	**49**

فهرس الجداول		
رقم الجدول	العنوان	الصفحة
1	اختبار الاستقلالية	25
2	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	34
3	اختبار تبان تجانس تباين الأخطاء	35
4	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	37
5	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	39

فهرس الأشكال		
رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1	النمو الإجمالي المحلي(%)سنويا	22
2	إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)	23
3	إحصائيات القوى العاملة بين الفترة 1990-2022 من البنك الدولي	25
4	نتائج اختبار قرار الإبطاء	32
5	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	33
6	اختبار التوزيع الطبيعي	34
7	نتائج اختبار استقرارية النموذج	36

المقدمة

تمهيد

لقد عانى الاقتصاد الجزائري من العديد من الأزمات، ولقد تعددت المبادرات الداخلية والخارجية، المخططات من أجل السعي لحل إشكالية الإصلاحات الاقتصادية في العالم، حيث مرت الجزائر منذ الاستقلال بمراحل تجسدت في برامج ومخططات إصلاحية تتماشى مع الوضع السائد لكل مرحلة، فلم يتوقف النزيف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحظة واحدة، والتفاوت الجهوي الذي تركه الاستدمار، ونتج تخلف بجميع أشكاله وصوره.

إلا أن الإرادة والعزيمة الصلبة لهذه الدولة الفتية، التي أثقلت بالجروح، أبت إلا أن تخوض تجربة التنمية والرفع من النمو الاقتصادي للبلاد، ولا بد من تبني إصلاحات اقتصادية من أجل أن تعيد بناء نفسها على أسس جديدة منذ ما يناهز العشرون سنة، وقد قطعت أشواط هامة في إقامة وبسط نظام سياسي ديمقراطي ونظام اقتصادي السوق، وبرغم من العشرية السوداء التي تكبدت الشعب الجزائري إلا أنها لم تتزعزع واستطاعت أن تضمن إحداث تحولات سياسة واقتصادية واجتماعية.

انتهى الأمر بالجزائر عقب محاولة التصحيح الاقتصادي الذاتي قامت به خلال القترة (1986-1989) إلى نتائج التي مرت بنا سابقا، وانطلاقا من هذا الوضع المعقد، سقطت حكومات وجاءت حكومة أخرى كانت بقيادة مولود حمروش في "21 سبتمبر 1989"، لتجد أمامها تحديات من الوزن الثقيل، لتشرع الجزائر منذ 1989 في انتهاج سياسة ميزانيتها توسعية وذلك عبر برامج إصلاحية ودعم مالي من أجل السعي في تحقيق أهداف عدة التي انتهجتها الحكومات المتعاقبة منذ 1990 إلى غاية اليوم.

ومن هذا المنطلق يمكننا صياغة التساؤل التالي :

الإشكالية:

ما مدى مساهمة سياسات الدعم والإصلاح في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضية البحث:

للإجابة على التساؤلات السابقة وضعنا عدة فرضية التي ستكون منطلق دراستنا:

- ✓ سياسات الإصلاح الاقتصادي من شأنها أن تأثر على مستوى النمو الاقتصادي.

أسباب اختيار البحث:

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من الأسباب منها الموضوعية ومنها الذاتية، نذكر منها:

- ✓ للموضوع أهمية كبيرة في مجال الاقتصاد.
- ✓ الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- ✓ الميول الشخص للمواضيع التي تحمل أفكار وتحديات جديدة.

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع في البحث على أهم البرامج الإصلاحية التي طبقتها الحكومة الجزائرية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني.

حدود الموضوع:

- ✓ قمت بالتركيز في الدراسة على معطيات وبيانات الديوان الوطني للإحصائيات البنك العالمي.
- ✓ **الحد الزمني والمكاني:** النمو الاقتصادي في الجزائر ما بين 1990-2022.

الهدف من الدراسة:

- ✓ السعي إلى فهم الموضوع وتعميق المعارف المتعلقة به.
- ✓ محاولة تحديد تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم.

الصعوبات التي واجهت الدراسة:

- ✓ تباين في الإحصائيات وقلته
- ✓ تجربة جديدة في المجال.

✓ صعوبة الإلمام بجميع الجوانب الدراسة والربط بين المعطيات.

منهج البحث:

قصد دراسة هذا الموضوع وبحث جوانبه المختلفة وتحديد الروابط والوصول إلى نتائج وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة ،استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي ،وذلك لبحث مفاهيم النمو الاقتصادي ثم تحديد مفاهيم حول سياسات الدعم والإصلاح ،واستخدمنا المنهج التاريخي في سرد تطوّر معدلات النمو الاقتصاد الجزائري, والبرامج الإصلاحية المطبقة ،ثم بعد ذلك استخدمنا المنهج القياسي لقياس أثر أهّم المتغيرات على النمو الاقتصادي الجزائري، البرنامج الإحصائي المستخدم كان EViews12.

مرجعية الدراسة:

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة مصادر، فيما يخص النظري تم الاعتماد على كتب والمقالات والمجالات والبحوث الجامعية والمواقع الإلكترونية المتخصصة في مجال الاقتصاد، أما بالنسبة للدراسة القياسية استخدمنا الكتب والمقالات واعتمدنا على الدروس المرئية المتاحة في الانترنت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية.

هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة ولتحقيق أهدافها بإتباع طريقة IMRAD، والالتزام بها ارتأينا تناول الموضوع في فصلين اثنين، تسبقهما مقدمة عامة وتستكمل الدراسة بخاتمة عامة، حيث تم التطرق في الفصل الأول للإطار النظري حول ماهية المتغيرات الدراسة حيث تناولنا مفهوم النمو الاقتصادي وسياسة الإصلاح، والعلاقة بينهما وكذا الدراسات التطبيقية(دراسات سابقة).

أما بالنسبة للفصل الثاني والذي يعد الجانب التجريبي، حيث يحتوي على تحليل قياسي للمتغيرات الدراسة باستعمال التحليل الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL.

الفصل الأول

دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي

وسياسات الإصلاحات الحكومية

تمهيد:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي أحد الأهداف الرئيسية التي تسعى السياسة النقدية إلى تحقيقها والتي تحرص على استخدام أدواتها بما يحقق استقرار الأسعار وزيادة النمو الاقتصادي، ولهذا تواجه الدول المصدرة والمنتجة للموارد الطبيعية العديد من العقبات و المشاكل نتيجة التقلبات في أسعار المحروقات، و لذلك تتميز اقتصادات الدول النفطية بعدم الاستقرار حيث تتأثر أسعار البترول بعدة متغيرات سياسية اجتماعية...الخ، مما يجعل البلدان التي تعتمد على مورد رئيسي وحيد بشكل مبالغ في المساهمة في إيرادات المالية العامة، حجم الصادرات و الناتج المحلي الإجمالي تكون عرضة لعراقيل جمة نتيجة هشاشتها من الناحية الإستراتيجية.

سنتطرق في هذا الفصل بجانبيه الأدبيات النظرية والتطبيقية إلى مختلف جوانب والمفاهيم الأساسية لنمو الاقتصادي ومحدداته ومقاييسه بالإضافة لأهم الدراسات السابقة من مختلف الباحثين من أنحاء العالم وكيف فسرت التأثير الذي تحدثه البرامج الإصلاحية الاقتصادية على الرفع من النمو الاقتصادي للبلد.

المبحث الأول: ماهية متغيرات الدراسة

أولا: مفهوم النمو الاقتصادي:

1-1 تعريف النمو الاقتصادي:

إن من أبسط تعاريف النمو الاقتصادي أنه " الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، أي في الناتج المحلي الإجمالي بعد إزالة آثار التضخم"، وهناك من عرفه بأنه " الزيادة الحاصلة في القدرات الإنتاجية لدولة ما نتيجة لحصول زيادة أو تحسن في استخدام الموارد الاقتصادية أو تطور التقنية المستخدمة في الإنتاج»،كما عرف بأنه "الزيادة المستمرة خلال فترة زمنية طويلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما[1]".

1-2 محدداته:

أ. كمية ونوعية رأس المال البشري:

فكلما كان معدل الزيادة في الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل الوطني الحقيقي أكبر وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي، حيث إن زيادة عدد السكان يؤدي إلى زيادة حجم القوى العاملة، كما تستخدم إنتاجية العامل عادة كمؤشر لقياس الكفاية في تخصيص الموارد الاقتصادية أو لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، أي إنتاجية العمل تؤثر على معدل النمو الاقتصادي[2].

ب. كمية ونوعية الموارد الطبيعية:

إن نمو اقتصاد معين في أي بلد وكذا إنتاجه يعتمد على كمية ونوعية موارده الطبيعية مثل درجة خصوبة التربة المياه، وفرة المعادن...الخ، فقلة أو وفرة الموارد الطبيعية في المجتمع تمثل أحد المحددات الرئيسية لرفع معدل النمو الاقتصادي.

1-مونير بن حاح، 2021،**المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر**. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة سطيف-1،الجزائر.15(03) .98.

2-. حربي محمد موسى عريقات (2006)، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، دار وائل للشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص270.

ج. تراكم رأس المال:

إن تراكم رأس المال يتعلق بصورة مباشرة بحجم الادخار، أي أنه كلفة أو ثمن النمو الاقتصادي الذي يضحي به المجتمع من أجل الادخار لغرض تراكم رأس المال، والعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال هي تلك التي تؤثر في الاستثمار وأهمها: توقعات الأرباح، السياسات الحكومية اتجاه الاستثمار[1]، فالنمو في رأس المال المادي يعني توفر الآلات الحديثة والمصانع ووسائل النقل وسهولة الاتصالات التي تزيد من عملية الاستثمار[2] .

د. التخصص والإنتاج الواسع الكبير:

لقد أكد آدم سميث أن تقسيم العمل يحدد بحجم السوق، وأن التحسين في مهارة العامل والقوى الإنتاجية يعزى إلى تقسيم العمل، فإذا كان حجم السوق صغيرا كما هو الحال في معظم الدول النامية فإن تقسيم العمل سيكون أقل وبالتالي يقل حجم العمليات الإنتاجية، وبعد أن يتوسع حجم السوق ويزداد التقدم التكنولوجي عندئذ يزداد التخصص في العمليات الإنتاجية الذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الإنتاج وتقليل التكاليف، ولذلك فإن النمو الاقتصادي لبلد معين يتحدد جزئيا بمدى قدرات البلد على زيادة التخصص في موارده الاقتصادية.

هـ. معدل التقدم التقني:

إن السرعة في تطوير وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للسكان، فالتقدم التكنولوجي يشكل أكثر من مجرد ظهور المخترعات، فإنه يعني الجهود المستمرة التي يبلغها المجتمع كله في زيادة استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة[3]، فالتقدم التكنولوجي يعتبر أهم عنصر لعملية النمو الاقتصادي، فهو يعمل على تطوير وتحسين رأس المال العيني ورأس المال البشري، وهناك ثلاث تصنيفات أساسية للتقدم التكنولوجي هي:

1-حربي محمد موسى عريقات (2006)، **مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)**، مرجع السابق، ص271-272.

2- حسين بن عارية، بطاهر سمير (ديسمبر 2001)، **دور التعليم في النمو الاقتصادي**، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد ررقم02، جامعة تلمسان، ص53.

3- حسين بن عارية، بطاهر سمير(ديسمبر2011)، **دور التعليم في النمو الاقتصادي**، مرجع سابق، ص273.

- التقدم التكنولوجي المحايد: حيث يحدث التقدم التكنولوجي المحايد عندما نصل إلى مستويات الإنتاج المرتفعة بنفس كمية وتوليفات مدخلات عناصر الإنتاج.
- التقدم التكنولوجي المعزز للعمل: فهو يحدث عندما يتم الارتقاء بجودة ومهارة قوة العمل كاستخدام شرائط الفيديو والتلفزيون وسائل الاتصال الأخرى في الفصول التعليمية.
- التقدم التكنولوجي المعزز لرأس المال: يتحقق عندما يتم استخدام السلع الرأسمالية الموجودة بصورة أكثر إنتاجية مثل: الاستعاضة بالمحراث الصلب بدلا من الخشب في عملية الإنتاج الصناعي[1].

و. العوامل البيئية:

إن توفر مجموعة من العوامل المشجعة: السياسية، الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية وكذلك استقرار سياسي وقطاع مصرفي متطور تعتبر من متطلبات النمو الاقتصادي مما يدعم التقدم الاقتصادي.

1-3 مقاييسه:

إن قياس التغير في حجم النشاط الاقتصادي الوطني يكون من خلال دراسة مؤشرات الاقتصاد الوطني التي تعبر عن ذلك النشاط، وهذه المقاييس تعتبر من المقاييس البسيطة عكس المقاييس المركبة المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية، وتتمثل هذه المقاييس فيما يلي:

أ- المعدلات النقدية للنمو: وهي معدلات يتم احتسابها استنادا إلى التقديرات النقدية لحجم الاقتصاد الوطني، أي بعد تحويل المنتجات العينية لذلك الاقتصاد إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، وكذلك تحويل المنتجات الخدمية إلى ما يعادلها بالعملات النقدية المتداولة، ورغم العديد من التحفظات على ذلك الأسلوب التي يرجع أغلبها إلى سوء التقدير، أو إغفال أثر التضخم أو إغفال نسب التحويل فيما بين العملات المختلفة، إلا أنه لا يزال أفضل وأسهل الأساليب المتاحة خاصة بعد التعديلات التي تجرى على هذه التقديرات، ومن أهم هذه المعدلات هي :

✓ معدلات النمو بالأسعار الجارية: وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترة

1- ميشيل تودارو (2006)، **التنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص172-173.

قصيرة ومن أهم المعدلات المستخدمة: معدل نمو الناتج الوطني ومعدل نمو الناتج الوطني الإجمالي، وعادة ما يتم قياس الاقتصاد الوطني باستخدام العملات المحلية ويتم نشر البيانات الخاصة به سنويا، وبذلك يمكن قياس معدلات النمو السنوي أو معدلات النمو الخاصة فترات معينة اعتمادا على البيانات[1].

✓ معدلات النمو بالأسعار الثابتة: وهذا الأسلوب يصلح عند دراسة معدلات النمو المحلية ولفترات زمنية طويلة، ومع ارتفاع الأسعار وظهور التضخم الاقتصادي أصبح من الضروري تعديل البيانات وذلك بالاستناد إلى الأرقام القياسية للأسعار، فعلى سبيل المثال أصبحت الأسعار الجارية لا تعبر بصفة دقيقة عن الزيادة في الإنتاج أو الدخل وتبعا لذلك فإنه يتم استخدام نفس المؤشرات السابقة بحيث يتم تقديرها بالأسعار الجارية.

✓ معدلات النمو بالأسعار الدولية: وهذا الأسلوب يستخدم عادة في الدراسات الخاصة بالتجارة الخارجية، وهذا عند إجراء الدراسات الاقتصادية الدولية المقارنة، حيث لا يمكن استخدام العملات المحلية نظرا لاختلاف أسعار تحويل العملات من دولة الأخرى لذلك يجب تحويل العملات المحلية بعد إزالة أثر التضخم منها إلى ما يعادلها بعملة واحدة.

ب– المعدلات العينية للنمو: فنظرا لعدم دقة المقاييس النقدية في مجال الخدمات كان لابد من استخدام بعض المقاييس العينية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، حيث تقيس هذه المعدلات النمو الاقتصادي في علاقته بمعدلات النمو السكاني مثل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج الوطني ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي ...الخ.

ج–مقارنة القوة الشرائية: وهو عبارة عن مقياس قيمة الناتج الوطني مقوما بسعر الدولار الأمريكي، وهذا الأسلوب يستخدم من طرفي المنظمات والهيئات الدولية عند نشر تقاريرها الخاصة بالنمو الاقتصادي لبلدان العالم، حيث يتم ترتيب البلدان من حيث درجة التقدم و التخلف، ولقد تنبه خبراء صندوق النقد الدولي إلى عيوب هذا المقياس حيث يخفي القيمة الحقيقية الاقتصاديات الدول النامية بحيث يربط بطريقة تعسفية بين قوة الاقتصاد في حد ذاته وبين معدل تبادل العملة الوطنية بالدولار الأمريكي في

1- محمد مدحت مصطفى، سهيرة عبد الظاهر أحمد (1999)، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص177-118.

الوقت نفسه، ولذلك تم اعتماد مقياس يعتمد على القوة الشرائية للعملة الوطنية داخل حدودها[1]، فعند قياس النمو الاقتصادي يجب الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات في القدرة الشرائية من بلد لأخر بغض النظر عن ارتفاع الأسعار وذلك من أجل إظهار نسبة النمو بالحجم (القياس عن طريق أمثلية القدرة الشرائية la parité de pouvoir d'achat).

فالنمو الاقتصادي إذن يقاس بفضل الناتج المحلي الإجمالي، بحيث عند قياسه يصعب الأخذ بعين الاعتبار السلع المنتجة لدى العائلات، وكذلك الظواهر الخارجية التي تؤثر فيه مثل التلوث وغيرها[2]، بالإضافة إلى مشكلة الاقتصاد الموازي، حيث يعتبر حجم الاقتصاد الموازي هاما في بعض الاقتصاديات إذ يصل فيها إلى 20% من الناتج المحلي الخام[3]، وبالتالي فان النمو الاقتصادي يجب أن ينظر له بوصفه مؤشرا لمستوى معيشة الأفراد في البلد وليس مقياسا مطلقا.

ثانيا: مفهوم الإصلاح وسياسات الدعم الاقتصادي

2-1 تعريف الإصلاح الاقتصادي:

هو إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد، على نحو يعزز من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية والداخلية بمختلف أشكالها وأنواعها، وذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية، التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي، سواء على المستوى الداخلي (معدلات عجز الموازنة العامة، معدلات التضخم، معدلات نمو العرض النقدي وكذلك معدلات نمو الناتج

1-محمد مدحت مصطفى، سهيرة عبد الظاهر أحمد (1999) ، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مرجع سابق، ص119-120.

2- HUART J.M (2003), **Croissance et développement**, BREAL Edition, France, p.25.

3- قدي عبد المجيد (2005) ، **المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص35.

المحلي الإجمالي) أو على المستوى الخارجي (معدلات عجز ميزان المدفوعات، ومستوى المديونية الخارجية، وكذلك مستوى الاحتياطات النقدية الدولية)[1].

إذن يمكن القول إن الإصلاح الاقتصادي ما هو إلا عملية متكاملة ومجموعة مركبة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية التي تهدف إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل بقصد القضاء أو التخفيف على الأقل من حدة الاختلالات الاقتصادية بما يؤدي إلى تحسين معدلات الأداء الاقتصادي.

2-2 الأهداف العامة للإصلاح الاقتصادي:

أ. تحقيق التوازن المالي الداخلي: ويتم ذلك من خلال إجراء تخفيض جوهري في عجز الموازنة العامة للدولة بما يعيد التوازن المالي المحلي، بحيث يصل عجز الموازنة إلى نسبة صغيرة من الناتج الإجمالي.

ب. إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات: ويتحقق ذلك من خلال تحرير سعر الصرف وتحرير التجارة الخارجية وتنمية الصادرات في إطار العمل على إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني ومن تم إعادة هيكلة الصادرات التي تؤدي بدورها إلى اتساع وتنويع قاعدة الإنتاج حيث يكون التصدير المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، ويؤدي ذلك بالضرورة إلى تعزيز المنافسة الدولية للصناعة المحلية في إطار إتباع الاقتصاد القومي سياسة الإنتاج من اجل التصدير واتخاذ سبيل التصدير الموجه للخارج.

ج زيادة معدل النمو الاقتصادي: ويتحقق ذلك من خلال سياسات الاستثمار، وتطبيق سياسة الخصخصة والتحول من نظام يقوم بصفة أساسية على القطاع العام إلى نظام يعطي مكان الصدارة للقطاع الخاص، بحيث يكون هو القطاع القائد لعملية التنمية، وتصحيح أسعار السلع والخدمات، على أن يتوافق ذلك المزيد من التحول إلى سياسة الإنتاج من أجل التصدير التي تؤدي في مع مجموعها إلى تحقيق تنمية اقتصادية ذات توجه خارجي، بعد إعادة هيكلة الاقتصاد القومي وإحداث مجموعة من الإصلاحات التي تضمن على المدى المتوسط والطويل تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع مع مرور الزمن واكتمال الإصلاحات المطلوبة.

1-ناصر راضية،، **تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر**- مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،2009، ص03

د. الوصول إلى حالة معينة من استقرار الأسعار: إذ يتم في هذه الحالة تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم من أجل إزالة التشوهات السعرية والوصول لحالة معينة من استقرار الأسعار[1].

2-3: سياسات الإصلاح الاقتصادي:

إن سياسات الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مؤسسات بريتون وودز لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي تهدف في جوهرها إلى تطبيق اللامركزية الاقتصادية من الداخل من خلال الاعتماد على آليات السوق وتقليص دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي لصالح القطاع الخاص المحلي والأجنبي والتوجه نحو الانفتاح على الاقتصاد الدولي وتعتمد حزمة إجراءات الإصلاح الاقتصادي في أساسها إلى آراء وأفكار المدرسة النيوكلاسيكية التي تهدف إلى تحقيق التوازن العام في الاقتصاد في إطار استحداث وتسريع معدلات النمو الاقتصادي سواء في ذلك الجانب المرتبط بالجهاز الإنتاجي أو على مستوى الاقتصاد ككل، وعلى هذا الأساس فان سياسات الإصلاح الاقتصادي تتكون من مرحلتين مختلفتين ذات مضامين تتعلق بالمجموعة الإجرائية من حزم الإصلاح في سياق منهجية التثبيت الاقتصادي قصير الأمد، ومضامين تتعلق بالمجموعة الإجرائية من حزم الإصلاح في سياق التكييف الهيكلي بعيد الأمد[2].

1-مراد حاتم محمد،**أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة (1990-2014)**، مجلدة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2 العدد 42 سنة 2009،2018 ص05.

2-مراد حاتم محمد، **أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة (1990-2014)**، مجلدة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2 العدد 42 سنة 2009،2018 ص05.

المبحث الثاني: النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح

تواجه العديد من الدول تحديات تنموية مرتبطة بالعوامل الهيكلية مثل هيمنة القطاعات الأولية والخدمات غير الإنتاجية وضعف الإنتاجية والتنافسية وتواضع رأس المال البشري والمادي، وكذلك سوء الترتيبات المؤسسية، وضعف الحكومة، والمساءلة، والتخطيط.

كل هذه التحديات مجتمعة تنعكس عموما في تواضع النمو الاقتصادي وبطء التحول الهيكلي وارتفاع مستويات التضخم والبطالة وارتفاع معدلات الدين العام، إن مواجهة هذه التحديات وإبطال مفعولها على النمو والتنمية بما يسمح بزيادة مستدامة للدخل وارتفاع مستويات الرفاهية، يتطلب أجندة وبرامج وطنية وسياسة دعم التي يمكن أن تلعب دورًا هامًا في تعزيز النمو الاقتصادي. فعندما تتبنى الحكومات سياسات الدعم، فإنها تهدف عادة إلى تحفيز الاقتصاد وتعزيز الأداء الاقتصادي من خلال توجيه الموارد وتعزيز القطاعات الحيوية.

هناك عدة طرق يمكن أن تساهم فيها سياسة الدعم في تعزيز النمو الاقتصادي تتمثل في تعزيز الاستثمار كسياسة الدعم والتي يمكن أن توفر حوافز وتسهيلات للشركات والمستثمرين لزيادة استثماراتهم في الاقتصاد، وبدوره، يمكن أن يؤدي زيادة الاستثمار إلى زيادة الإنتاجية وخلق فرص عمل جديدة، وتعزيز القطاعات الواعدة حيث تعد أيضا كسياسة الدعم يمكن أن تركز على تطوير القطاعات الاقتصادية الواعدة وتوفير الدعم المالي والتقني لها، هذا يمكن أن يساهم في تحقيق الابتكار وتطوير الصناعات الجديدة وتعزيز التنافسية، أيضا تحسين بيئة الأعمال فهي من طرق سياسة الدعم التي يمكن أن تركز على إجراء إصلاحات هيكلية لتحسين بيئة الأعمال وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل التكاليف هذا يمكن أن يشجع على نمو الشركات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز روح المبادرة والابتكار، هناك أيضا تعزيز التجارة الخارجية كسياسة الدعم يمكن أن تركز على تعزيز التجارة الخارجية وتوسيع فرص التصدير وتعزيز الاندماج الاقتصادي العالمي، هذا يمكن أن يساهم في زيادة الإيرادات وتحسين القدرة التنافسية للبلد.

مع ذلك، يجب أن يتم تنفيذ سياسة الدعم بشكل استراتيجي ومتوازن، وأن تكون مستدامة على المدى الطويل. يجب أن تتماشى مع إطار من السياسات الاقتصادية والمالية الشاملة وتأخذ في الاعتبار العوامل المحلية والدولية التي تؤثر على النمو الاقتصادي.

المبحث الثالث: دراسات سابقة

- **هدفت دراسة** "بن عزة إكرام وبلدغم فتحي" في مقال لهما بعنوان (تقييم النمو الاقتصادي في ظل سياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي عرض وتحليل تجربة الجزائر فترة 1990-2017) بمجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال (المجلد02, العدد07, 2018) التقييم جهود المؤسسات المالية الدولية في دعم النمو الاقتصادي، وكذا البرامج الوطنية الإنعاش النمو الاقتصادي, **وتوصلت** الدراسة إلى استجابة مؤشرات النمو الاقتصادي المدعومة بالإصلاحات الهيكلية في النهوض بالاقتصاد الوطني وتحفيز النشاط الاقتصادي بكل هياكله حيث عملت الجزائر بجدية على تطبيق كل النصائح المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.
- **قامت دراسة** "زروقي فاطمة الزهراء" في مقال لها بعنوان (دراسة تحليلية لتطور سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2010-2020) بمجلة شعاع للدراسات الاقتصادية(العدد01,المجلد,06, 2022) بتسليط الضوء على واقع سياسة الدعم الحكومي في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين 2010-2020 والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها وكذا العبء المترتب عنها اقتصاديا, **وتوصلت** الدراسة إلى مجموعة من الاقتراحات والتي تنص على مراجعة هذه السياسة من أجل الضبط المالي وتقليص عجز الموازنة وكذا دعما للاستثمارات المنتجة مع اقتراح بدائل وآليات أكثر موائمة وفعالية للانتقال السلس من الشمولية إلى الانتقائية من أجل الوصول إلى الدعم لمستحقيه.
- **قامت دراسة** "عثماني أنيسة وبوحصانة لامية" في مقال لهما بعنوان (دراسة قياسية لأثر الاستثمارات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر) بمجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية (المجلد03, العدد01, ديسمبر 2013) إلى دراسة اثر الاستثمارات العامة في مختلف القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار المتعدد, وباستعمال بيانات سنوية ممتدة على طول الفترة 1990-2012، **جاءت نتائج الدراسة** على النحو التالي تعد سنه 2000 نقطه انعطاف وتحول في مسار النمو الاقتصادي, وهذا ما جعلنا نميز بين نموذجين ولفترتين مختلفتين في النموذج الأول تبين أن النفقات في كل من قطاع الصناعة,المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية والسكن تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في حين أثرت كل من الخدمات المنتجة النفقات الموجهة لمواضيع مختلفة مخططات البلدية للتنمية وكذا التربية إيجابا على النمو الاقتصادي أما فيما يتعلق بالنموذج

الثاني فقد توصلنا إلى أن كل من قطاع الصناعة الخدمات المنتجة المنشآت الاجتماعية والثقافية والسكن يؤثر إيجابا على النمو الاقتصادي في حين أثرت بقيه القطاعات سلبا على النمو الاقتصادي فيما يخص قطاع الزراعة لم يكن له أي تأثير معنوي على النمو الاقتصادي في كلا النموذجين.

- **قامت دراسة** "بوتيارة عنتر" في مقال لها بعنوان (تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي للفترة 1990-2012 مع قراءة استشرافية آفاق 2017) بمجلة الحقوق والعلوم الإنسانية-دراسات اقتصادية (المجلد28, العدد02) الى تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على قطاعات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة (1990 2012) مع قراءة استشرافية لهذه الإصلاحات آفاق 2017, **توصلت** الدراسة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية أو كما تسمى إصلاحات الجيل الأول كانت سلبية على الاقتصاد الحقيقي سواء خلال مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة (1990 1998) حيث كانت إصلاحات ظرفية لوضع اقتصادي سيء آنذاك, اما مرحلة الإصلاحات الذاتية (2001-2014) فكانت ايجابية على المدى القصير ولكنها لم تعطي الاقتصاد الحقيقي الجزائري الاستقلالية عن المتغيرات الخارجية والتي تسمى متغيرات الصدمة وبالتالي أصبحت تابعة لتقلبات هذه المتغيرات.

- **قامت دراسة** "مراد حاتم محمد" في مقال له بعنوان (اثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر للمدة 1990- 2014) بمجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (المجلد02, العدد42, 2018) إلى بيان الدور الذي تؤديه الإصلاحات الاقتصادية في رفع مستوى النمو الاقتصادي وفق الإمكانات المتاحة للبلد والسياسات المتبعة الحكومة الجزائرية من خلال استخدام التحليل القياسي, **أوصت** الدراسة بضرورة تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي أثبتت نجاحها في عدد كبير من الدول النامية ومنها بلدان جنوب شرق آسيا وضرورة تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على مصدر واحد وهو القطاع النفطي وضرورة وضع إستراتيجية تعتمد بشكل رئيس على احتياجاتها من التعليم ووضع برامج محددة لذلك وتشجيع وتطوير بيئة الاستثمار في الجزائر ودعم الاستثمار المحلي وتشجيع الصادرات في القطاعات الأخرى خارج القطاع النفطي من خلال خفض الضرائب على السلع الصادرة وتنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التي تساهم في

خفض مستويات الفقر والبطالة وتحفيز القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لتقليل تأثير العامل الخارجي على الاقتصاد الجزائري والمتمثل في تذبذب أسعار النفط عالميا.

خلاصة الفصل:

لابد من أن الاعتماد على مصادر قليلة يجعل من الاقتصاد هش و عرضة لمشاكل و عراقيل عدة، و لتفادي هذه الأخطار جعل حتمية التوجه لسياسات الدعم والإصلاح الاقتصادي من طرف الحكومات، من أجل الرفع من مستوى النمو الاقتصادي حيث تطرقت الدراسة إلى الجوانب النظرية لكل من النمو الاقتصادي والإصلاح الاقتصادي في محاولة إيجاد العلاقة بينهم،.بالإضافة إلى إحصاء جميع الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع اثر النمو الاقتصادي في ظل السياسات الدعم والإصلاح، ولمعرفة كيفية الأثر الذي تخلفه هذه البرامج الإصلاحية على النمو الاقتصاد سنقوم في الفصل الموالي بعرض كل البرامج المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية وت

الفصل الثاني

دراسة قياسية تحليلية لأثر برامج الإصلاح على النمو لاقتصادي

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول حول مفاهيم المتغيرات والتعريف بهم، سوف نحاول في هذه المرحلة عرض دراسة تحليلية للمتغيرات المدروسة ومجتمع الدراسة ،ثم التطرق إلى دراسة قياسية بإتباع خطوات نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية ARDL ، حيث قمنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنموذج ARDL وطرق تقديره بالاستعانة ببرنامج EViews12 ، بالإضافة إلى تحليل الأشكال البيانية في الأخير نستعرض نتائج الدراسة في خلاصة الفصل.

المبحث الأول: برامج الإصلاح المطبقة من طرف الحكومة الجزائرية (1990-2022) :

تعتبر سنة 1990 سنة الإصلاح الفعلي والاعتراف الأساسي بالاستقلالية البنك المركزي وبيان لأهمية النظام البنكي في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال إدراج إصلاحات عميقة، حيث شهد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية من تدهور في النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف في التجارة الخارجية وانهيار أسعار الموارد الأولية، وقد انعكس ذلك على الدول النامية ومنها الجزائر، حيث عانت من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة، وتفاقم العجز في ميزان المدفوعات.

وبهذا حاولت الجزائر الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق وفق لتوجيهات وشروط صندوق الدولي، حيث كانت له انعكاسات معتبرة على الاقتصاد الوطني، وعلى أهدافه وأدواته، مما تطلب على الحكومات الجزائرية في الفترات المتعاقبة بالقيام بعدة إصلاحات اقتصادية، واضطرار الجزائر إلى اللجوء إلى المؤسسات النقد الدولية للحصول على القروض ومساعدات ميسرة لسد العجز الخارجي في العملات الأجنبية خلال فترة التسعينات في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول الذي كان بدايته من 1989/05/31، ثم برنامج الاستعداد الائتماني الثاني بدايته من 1994/06/03، برنامج الاستعداد الائتماني الثالث من 1994/05/22 إلى 1995/05/21، ويليه برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22 إلى 1998/05/21، بعد هذه الإصلاحات ومرور هذه الفترة كان تحسن في الوضعية المالية لتقوم الجزائر بعدة برامج مدعومة ذاتيا، وتمثلت هذه البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، والبرنامج الخماسي (2010-2014) ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، ثم تليها فترة 2019 إلى هذه اللحظة والتي يترأسها رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، والتي شهدت عدة قرارات وإجراءات تنفيذية من أجل الرفع من مستوى المعيشي والدخل الفردي والعديد من الإصلاحات والالتزامات في عدة مجالات من أجل الرفع من النمو الاقتصادي للبلاد.

المبحث الثاني: دراسة تحليلية للمتغيرات

أولا: تطور معدلات نمو الناتج المحلي في ظل برامج الإصلاح الاقتصادي لمدة (1990-2022)

الشكل01: نمو إجمالي الناتج المحلي (%) سنوياً.

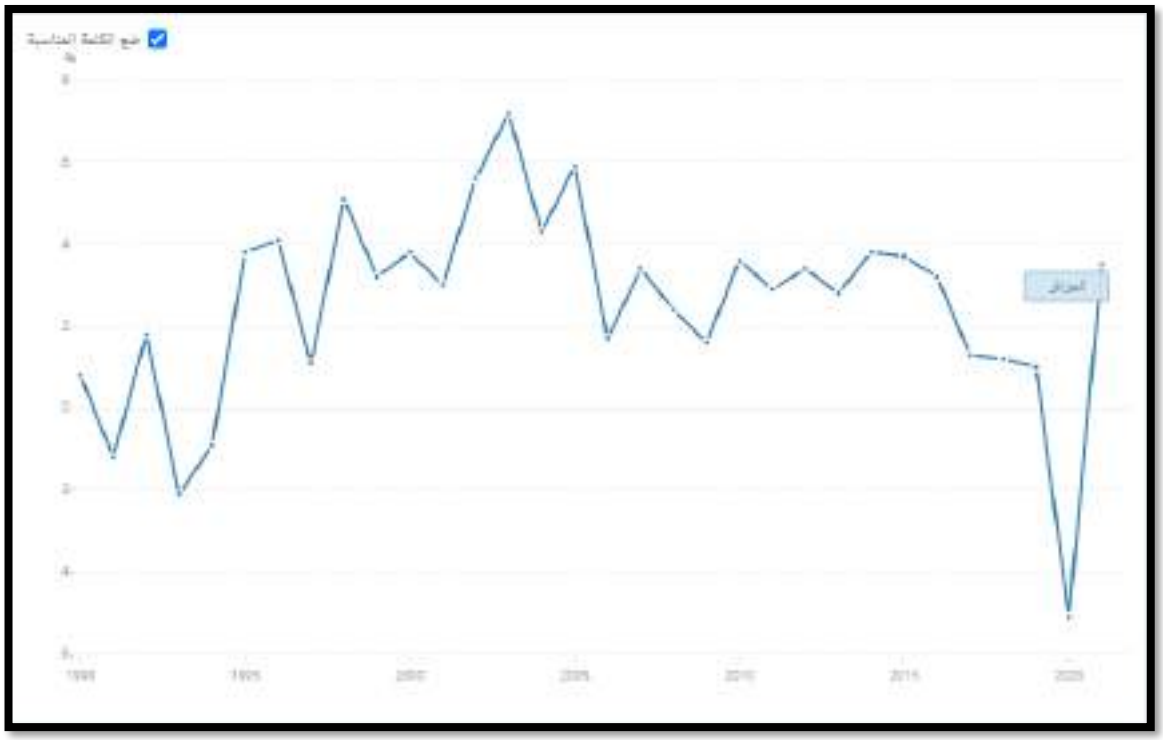

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على الإحصائيات البنك الدولي

عند متابعة تطور الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد عليها في مجال التنمية الاقتصادية، فالمنحنى يوضح تطور معدلات النمو الناتج المحلي عبر الفترات السنوية حيث من 1990 إلى 1994 ارتفع معدلات الناتج المحلي الإجمالي وسجلت أعلى معدل لها ب 0.9% وبلغت أدنى معدل بـ 2.1-% في سنة 1993، ثم لترتفع لأعلى معدل ب قيمة 5.1 % سنة 1998 وأدنى معدل بسنة 1997 والذي كان 1.1%، ومع مرور السنين ليصل إلى أقصى قيمة له بـ7.2 % سنة 2003 ، ثم يصل لأدنى قيمة له سنة 2009 بـ 1.6 %، ليبقى متذبذب إلى أن ينخفض بقوة سنة 2020 بقيمة

10.5- % والتي كانت بسبب أزمة كورونا التي مست العالم، ثم بعدها بسنة واحدة ارتفاع لأعلى قيمة قدرة بـ3.5% سنة 2021.

ثانيا :إجمالي الإنفاق الوطني

الشكل 2: إجمالي الإنفاق الوطني (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)

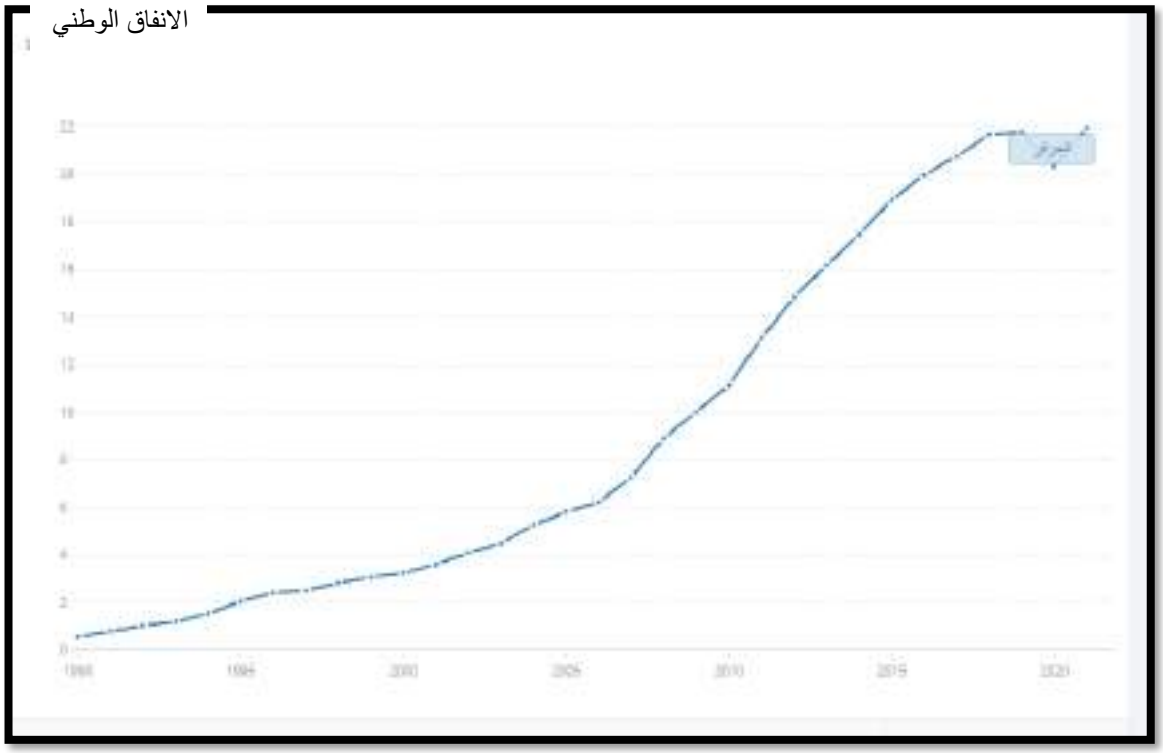

المصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

منذ عقد الثمانينات وحتى الآن، شهدت الجزائر تغيرات في النفقات العامة نتيجة التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد. في فترة النضج الاقتصادي في التسعينات، شهدت الجزائر زيادة كبيرة في الإنفاق العام نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز والتي كانت مصدرًا رئيسيًا للإيرادات. وتركزت النفقات في تلك الفترة بشكل رئيسي في المشاريع البنية التحتية والتنمية الاجتماعية والصحية والتعليمية.

بعد ذلك، شهدت الجزائر في بداية القرن الحادي والعشرين تحديات اقتصادية جديدة نتيجة تراجع أسعار النفط والغاز وتأثر الاقتصاد بذلك. وجرى خفض النفقات العامة في مجالات مختلفة وتبنت

سياسات تقشف مالي لمواجهة الأزمة الاقتصادية ، فمن خلال ملاحظة الشكل رقم (02) يظهر جليا التزايد المستمر لحجم الإنفاق العام من سنة لأخرى خاصة مع نهاية التسعينات ، سعت إلى إحداث إصلاحات هيكلية بين سنتى 1986 و1998 غداة الصدمة النفطية سنة 1986 التي أبانت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري وتبعيته للمحروقات بنسبة قربت ، 97%فتغير دور الدولة خلال هذه المرحلة من دور المنح والموزع إلى دور المراقب والمنظم لذلك شهد حجم النفقات العامة تطورا أكثر مما كان عليه من قبل رغم ما كانت تعيشه الجزائر أيضا خلال فترة العشرية السوداء خلال التسعينات ومخلفاته، في حين شهدت الفترة الممتدة بين سنتى 2000 و2012 نموا متسارعا لحجم الإنفاق العام تزامنا مع البحبوحة المالية التي عرفتها البلاد خلال تلك السنوات، والناجمة أساسا عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية وتوقع تواصله في المدى المتوسط على الأقل إضافة إلى زيادة الطلب على المنتجات النفطية نتيجة حالة الاستقرار التي شهدتها معظم الدول المصنعة لهاته المادة في السنوات الأخيرة، الأمر الذي سمح للجزائر بتأمين موارد مالية هامة مكنتها من إتباع سياسة انفاقية توسعية سعيا منها لتحسين الظروف الاقتصادية الاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لغرضها مبالغ مالية ضخمة قصد تحقيق الأهداف المنشودة منها وهي مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي" المطبق بين سنتي 2001 و2004 "البرنامج التكميلي لدعم النمو الممتد بين سنتي 2005 و،2009 و "برنامج دعم النمو الاقتصادي" المطبق خلال المرحلة 2010-2014 ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)، إلا إننا نلاحظ انخفض في الإنفاق الحكومي سنة 2020 حيث عاشت الجزائر خلال الربع الأول من سنة 2020 حالة من ركود بسبب شبح كورونا الذي ضرب العالم وكانت له مخلفات اجتماعية ثقافية، علمية والاقتصادية، وتراجع في إيرادات البلاد من النقد الأجنبي و فقدانها 70 % من قيمة أسعار النفط، كل هذه الأسباب أدت إلى التقليل الإنفاق الحكومي،

ثالثا: القوى العاملة

الشكل رقم 03: إحصائيات القوى العاملة بين الفترة (1990–2020) من البنك الدولي

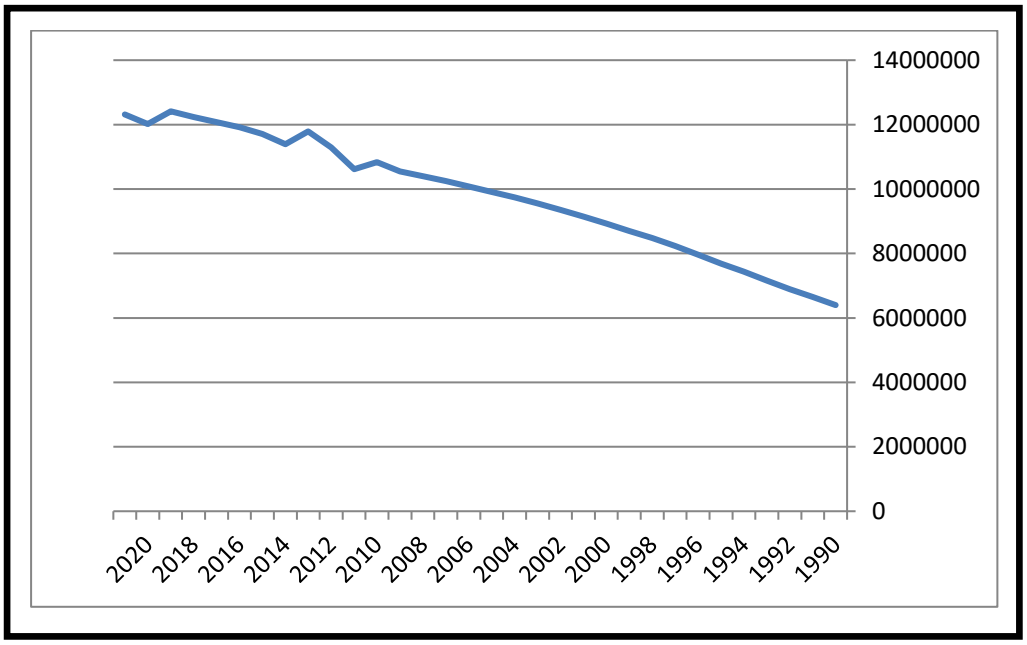

مصدر من إعداد الطالب بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي

حسب ما هو موضح في المنحى الأعلى الذي يخص معدلات تطور القوى العاملة عبر الفترة المدروسة من 1990إلى 2020 نلاحظ ارتفاع مستمر في القوى العاملة ما بين الفترة 1990إلى سنة 2013، لكن بعدها نلاحظ تذبذب طفيف حيث انخفض المعدل القوى العاملة سنة 2014 ثم يعود مرة أخرى في الارتفاع إلى سنة 2019 لتأتي فجأة أزمة كورونا والتي شهدت وفيات بكثرة أدت إلى انخفاض معدل القوى العاملة سنة 2020، ثم بعدها بدأ في الارتفاع تدريجيا في أخر السنوات حسب الإحصائيات البنك الدولي.

المبحث الثالث: دراسة قياسية لأثر برامج الإصلاح على النمو لاقتصادي:

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

✓ **المتغير التابع:الناتج المحلي الإجمالي (GDP)**: المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة: يمثل مجموع قيمة الإنتاج الكلي منه قيمة الاستهلاك الوسيط من المستلزمات الخدمية والإجمالي من الخدمات والسلع مستبعدا والسلعية وبهذا يشمل مجموع القيم المضافة الكلية أو الإجمالية المتحققة في الأنشطة الاقتصادية دخل حدود الإقليمية للدولة وبمساهمة عناصر الإنتاج الأجنبية والمحلية.

✓ **المتغير المستقل الأول**: الإنفاق الحكومي(**G**): هو المبلغ الذي تنفقه الحكومة في إطار أنشطتها وبرامجها ومشاريعها يهدف الإنفاق الحكومي إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

✓ **المتغير المستقل الثاني: لقوى العاملة (LEB)**: يشمل إجمالي القوى العاملة الأشخاص من عمر 05 عاما وهم جميع الأشخاص فأكبر الذين يستوفون تعريف منظمة العمل الدولية للسكان النشطين اقتصاديا ذلك كال الذين يمثلون الأيدي العاملة المشاركة في إنتاج السلع والخدمات خلال فترة محددة، ويشمل من العاملين والعاطلين عن العمل. بينما تتفاوت معالجة الممارسات الوطنية لفئات مثل القوات المسلحة والعمال الموسميين أو الذين يعملون لبعض الوقت تشمل القوى العاملة بوجه عام كل من أفراد القوات المسلحة، والعاطلين عن العمل، والباحثين عن العمل لأول مرة، لكن يُستثنى منها ربات البيوت ومقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر للآخرين، وعمالة القطاع غير الرسمي[1].

- وبالتالي فنموذج الدراسة القياسية يمكن أن يأخذ الشكل التالي:

$$GDP=a_0+a_1G+a_2LEB+u$$

[1] مخيف جاسم حمد الجبوري، 2018 أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة (1990 –2014)، مجلة تكريت للعولمة الإدارية والاقتصادية العدد42 2018 ص229.

ثانيا: التعريف بمنهجية الدراسة

تعريف برنامج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL: تم تطوير منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL من قبل كل من(1998) Shin and Sun، (1997) Pesaran، Pesaran and al (2001)، حيث ما يميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة.

ثالثا:مدى تأثير الإنفاق الحكومي واليد العاملة على النمو الاقتصادي في المدى القصير والطويل باستعمال منهجية ARDL

تعتمد منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL على مجموعة من الخطوات ،يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **إجراء الاختبارات القبلية** :حيث سنقوم في هذه الخطوة ببناء نموذج الدراسة ثم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية ومن تم اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج
- اختبار جودة النموذج: خلال هذه المرحلة سوف نجري مجموعة من الاختبارات للكشف على جودة نموذج الدراسة كاختبار التوزيع الطبيعي ،اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء ...
- **اختبار معلمات النموذج** في الأجلين القصير و الطويل من خلال المرور باختبار Bounds test

I. الاختبارات القبلية :

1) بناء النموذج:

$$Y_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \gamma_i y_{t-i} + \sum_{j=1}^{k} \sum_{i=0}^{q} \beta_{ij} X_{j,t-i} + \varepsilon_t$$

2) دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المشاهدات لمؤشر إحصائي معين وفق ترتيب زمني بحيث كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية للمؤشر ،وتطلق الاستقرارية في المفهوم الإحصائي على السلسلة الزمنية التي يكون وسطها الحسابي وتباينها ثابتان عبر الزمن ،وتعرف الاستقرارية أيضا أنها مجموعة من القيم الخاصة بمؤشر ما مأخوذ خلال فترات زمنية متتالية والتي تعكس ذلك المؤشر عبر الزمن.

وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن أي $E(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- ثبات التباين عبر الزمن أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).
- أن يكون التغاير (Covariance) بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمدة على الفجوة الزمنية بين

القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير ،أي $Var(Y_t)$ مستقل عن الزمن (t).

وهناك العديد من الطرق التي تستخدم في اختبار سكون السلسلة الزمنية منها: **اختبار ديكي فولر الموسّع: "Augmented Dickey–Fuller ADF"**

طوّر العالم ديكي فولر عام 1981 اختبار لتحليل طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية أطلق عليه "Test Augmented Dickey-Fuller" (ADF)،والذي أصبح يعد من أكفأ الاختبارات لجذر الوحدة محاولا تصحيح مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي عن طريق تضمين دالة الاختبار عددا معينا من فروقات المتغير التابع.

ويعتبر اختبار ديكي–فولر الموسّع 1981 (ADF) اختبار لوجود الجذر الأحادي ،ويعتمد على نفس عناصر اختبار DF ولكنه يقوم بتحويل نموذج من نوع AR(1) إلى نموذج من نوع AR(p) للتخلّص من الارتباط الذاتي للحد العشوائي ،وبهذا يصبح له قوة للكشف على استقرارية السلاسل الزمنية ،والقدرة على تحديد نوع عدم الاستقرارية إن كانت من مسار TS أو DS، وهو كذلك يعتمد على ثلاثة صيغ أي ثلاثة نماذج باستعمال طريقة المربعات الصغرى (MCO):

- النموذج الأول:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_1$
- النموذج الثاني:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + \varepsilon_1$
- النموذج الثالث:..... $\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{K} \rho_j \Delta Y_{t-j+1} + c + bt + \varepsilon_1$

بحيث:

$$\phi = (1-\rho)$$

k : تمثل درجة التأخر.

وتتمثل الفروض المراد اختبارها حسب كل نموذج كما يلي:

- في النموذج (1): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولا على حد ثابت وتتمثل الفروض

في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$

- في النموذج(2): لا تحتوي صيغة هذا النموذج على اتجاه زمني ولكن تحتوي على حد ثابت وتتمثل

الفروض في هذه الحالة كما يلي:

- الفرضية العدمية: $H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$
- الفرضية البديلة: $H_1 : \phi < 0$ و $c \neq 0$

- في النموذج (3): نلاحظ أن الصيغة تحتوي على اتجاه زمني وعلى حد ثابت وتتمثل الفروض في

هذه الحالة كما يلي:

- $H_0 : \phi = 0$ و $c = 0$ و $b = 0$
- $H_0 : \phi < 0$ و $c \neq 0$ و $b \neq 0$

وتتمثل خطوات ADF كما يلي:

❖ نقوم بتقدير النموذج الثالث أي الصيغة ذات الاتجاه الزمني والحد الثابت، ثم نجري اختبار الفرضية الخاصة بهذا النموذج، فإذا تم قبول الفرضية (H_0) فإنّ هذا يعني أن السلسلة غير مستقرة أي يوجد بها جذر أحادي ،وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل (b) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان يختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار TS وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي تقدير معادلة الاتجاه العام لإجراء الدراسة على البواقي، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وقبلنا الفرضية البديلة (H_1) فإننا نمر إلى تقدير النموذج الثاني.

❖ في النموذج الثاني إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة، وبالتالي يتم اختبار معنوية المعامل الثابت (c) باستعمال اختبار ستودنت (t)، فإذا كان (c) مختلف عن الصفر فإن السلسلة الزمنية من المسار DS بانحراف ،وأحسن طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات مع إضافة الثابت (c)، أما إذا كان (c) يساوي الصفر فهذا يعني أن السلسلة من المسار DS دون انحراف ،وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة هي طريقة الفروقات دون إضافة الثابت (c)، أما إذا رفضنا الفرضية العدمية (H_0) وتم قبول الفرضية البديلة (H_1) نمر إلى تقدير النموذج الأول.

❖ في النموذج الأول إذا تم قبول الفرضية العدمية (H_0) هذا يعني أن السلسلة الزمنية غير مستقرة من المسار DS دون انحراف وأفضل طريقة لإرجاعها مستقرة طريقة الفروقات ،أما إذا تم قبول الفرضية البديلة (H_1) فإن السلسلة الزمنية مستقرة في مستواها الأصلي.

الجدول الموالي يلخص كل نتائج دراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبار ADF:

الجدول (1-2) :اختبار الاستقرارية

المتغيرات		ADF					
		عدد المستوى Level			الفروق الأولى Ferst difference		
		Trend and Intercept	Intercepte	None	Trend and Intercept	Intercept	None
GDP	Prob	07919	0.0006	/	/	/	/
	t-statistic	-1.541295	-4.785876	/	/	/	/
G	Prob	0.3548	0.9730	0.9997	0.9664	0.0419	/
	t-statistic	-2.436520	-0.277701	3.531111	-0.657175	-3.050793	/
LEB	Prob	0.5008	0.0008	/	/	/	/
	t-statistic	-2.134732	-4.679572	/	/	/	/

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

بالنسبة لاختبار ADF يلاحظ من الجدول عند المستوى (Level) أن القيمة المطلقة t التي تخضع لتوزيع Student لمتغير الإنفاق الحكومي G أصغر من القيمة المطلقة و الحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 % ،ومنه عدم رفض الفرضية العدمية H_0 ،أي وجود جذور وحدية (Unit Root) ،وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية ،بعد ذلك ننتقل إلى اختبار التفاضلات الأولى للمتغير G، حيث نلاحظ من الجدول (1-2) أنه عند التفاضل الأول أصبحت القيمة المطلقة لكل المتغيرات أكبر من القيم المطلقة والحرجة الجدولية عند مستوى 1 % و 5 % و 10 % ،وبالتالي فإنّ السلسلة الزمنية مستقرة من الدرجة الأولى حسب اختبار ADF .ونلاحظ أن السلاسل الزمنية الخاصة بالنمو الاقتصادي GDP واليد العاملة LEB مستقرة عند المستوى (Level)، وما يؤكد هذا التحليل الاحتمالات المقابلة لكل الاختبارات عند المستوى وعند التفاضلات الأولى.

اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج :الشكل التالي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، ومنه يتضح أن النموذج الأمثل هو ARDL(2.3.0) و هو النموذج الذي يملك أقل قيمة حسب إحصائية Akaike Information Criter

الشكل رقم(4) نتائج اختبار فترات الابطاء

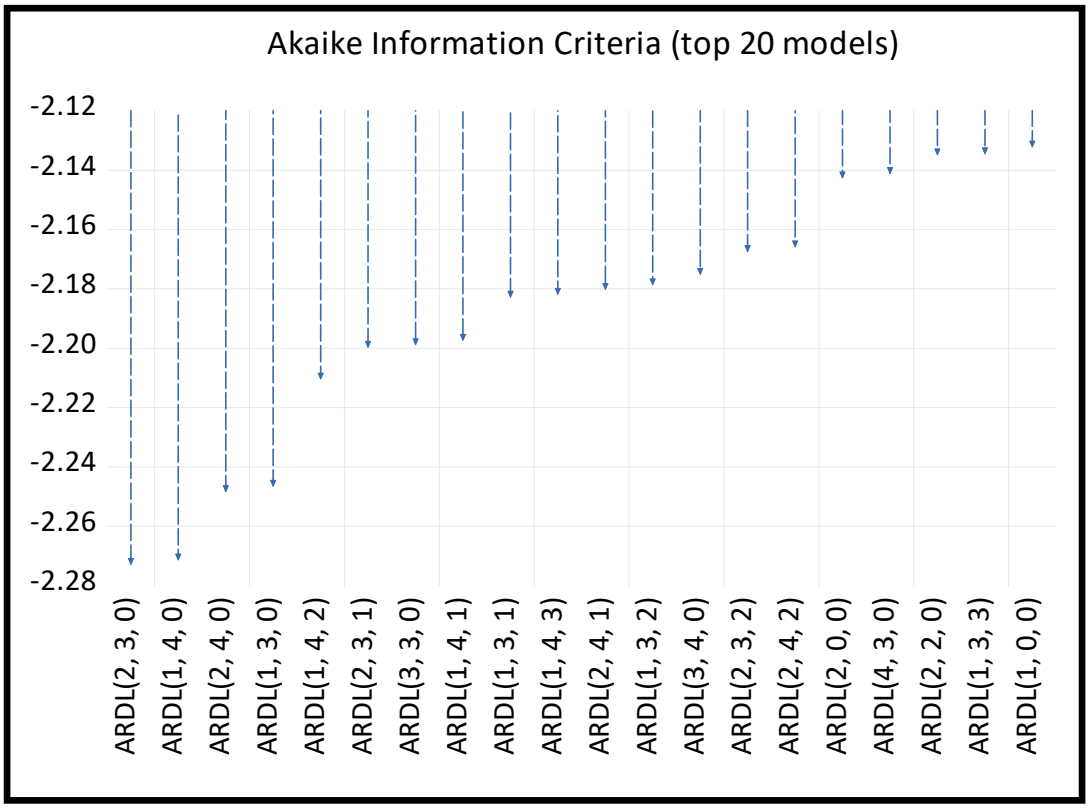

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

II. اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج) :

قبل اعتماد نموذج ARDL(2.3.0) في تقدير الآثار طويلة وقصيرة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج ،و ذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية :

1) جودة النموذج :

من أجل دراسة مدى جودة النموذج لابد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي :

الشكل(5) :القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

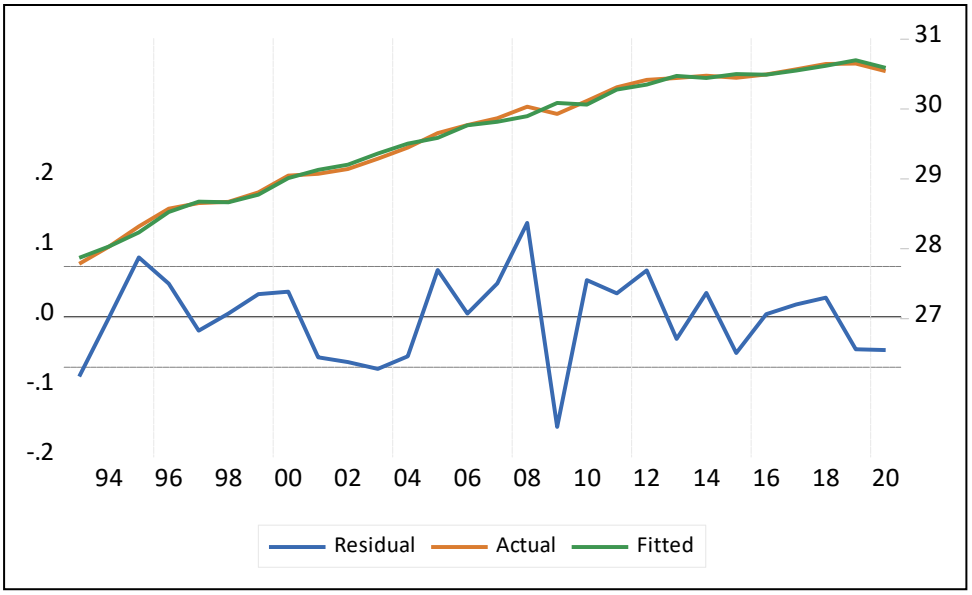

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير إلى لجودة النموذج المقدر ،لذا يمكن الاعتماد عليه في تحليل و تفسير النتائج.

2) التوزيع الطبيعي للبواقي :

نص هذا الاختبار على فرضيتين مهمتين:

- الفرضية العدمية H_0 :سلاسل البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.
- الفرضية البديلة H_1 :سلاسل البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الشكل الرقم(6) :اختبار التوزيع الطبيعي

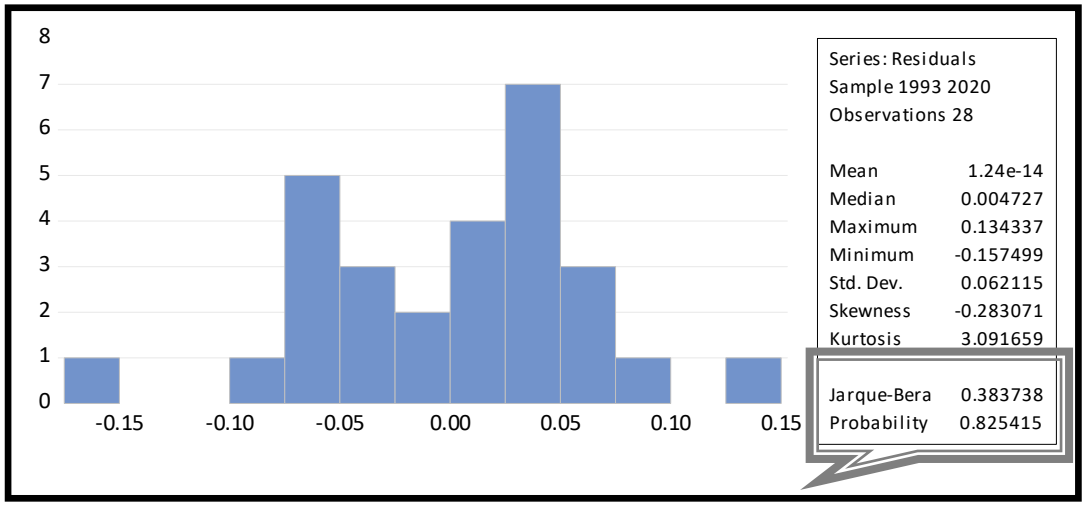

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الاحتمال المرافق لإحصائية jarque-Bera نلاحظ أنه أكبر من 0.05 و من نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أن سلاسل البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

3) اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (Serial Correlation LM Test):

هذا الاختبار يقوم على فرضيتين :

- الفرضية العدمية H_0 :عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء
- الفرضية البديلة H_1 :وجود ارتباط ذاتي للأخطاء

نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الجدول(2) :اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags		
F-statistic	Prob. F(2,21)0.096156	0.9087
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(2)0.272238	0.8727

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال النتائج الظاهرة أعلاه نلاحظ أن الاحتمال المرافق لإحصائية Obs*R-squared لهذه الفترة هو 0.87و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء في نموذج ARDL(1.2.1).

4) اختبار تجانس تباين الأخطاء:

ينص هذا الاختبار على فرضيتين مهمتين:

- الفرضية العدمية H_0 :تجانس التباين (Homosekedastic).
- الفرضية البديلة H_1 :عدم تجانس التباين (Hetrosekedasticity) .

نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الجدول(3) :اختبار ثبات تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey Null hypothesis: Homoskedasticity		
F-statistic	Prob. F(6,23)0.256969	0.9513
Obs*R-squared	Prob. Chi-Square(6)1.884717	0.9300
Scaled explained SS	Prob. Chi-Square(6)7.392789	0.2860

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال الاحتمال المرافق لإحصائيةObs*R-squared وهو 0.9300 و هو أكبر من 0.05 و بالتالي نقبل الفرضية العدمية أي يوجد ثبات في تباين حدود الخطأ.

5) اختبار الاستقرارية :

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها فإن النموذج صالح للتنبؤ ،لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج و كذا مربعات بواقي النموذج كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل الرقم (7) :نتائج اختبار استقرارية النموذج

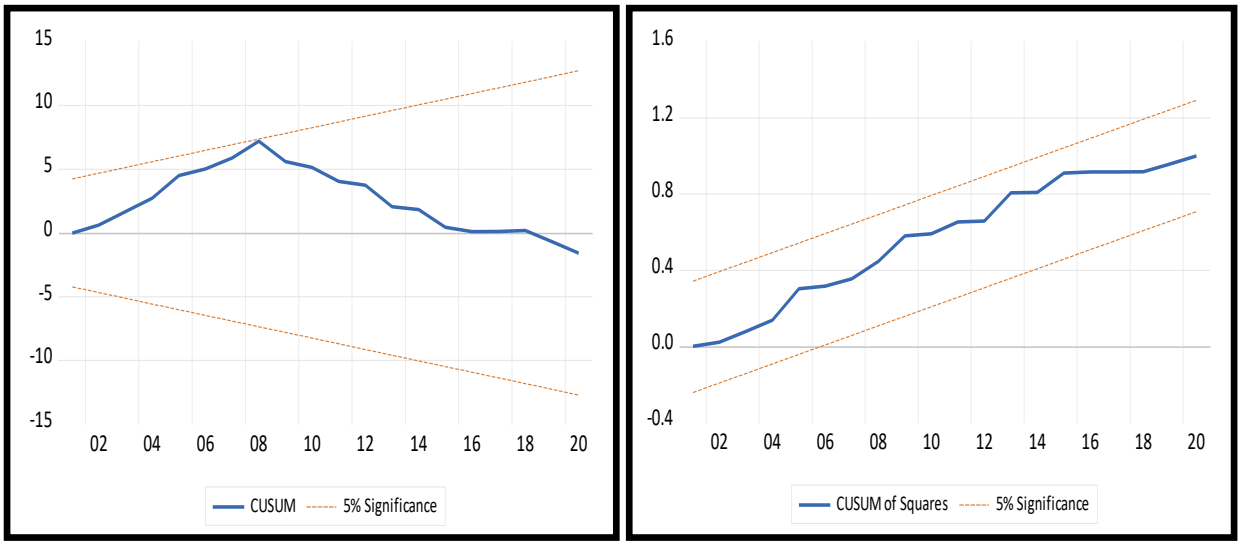

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

بما أن التمثيل البياني في CUSUM Test وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05،نقبل باستقرارية النموذج

III. اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل :

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ،و تقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك في الأجلين القصير والطويل.

1) اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test) :

يتم هنا الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك عبر الفرضية التالية :يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج .

يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج ARDL من خلال الصيغة التالية :

- الفرضية العدمية H_0 :لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.
- الفرضية البديلة H_1 : يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات.

نتائج الاختبار جاءت على النحو التالي:

الجدول(4) :نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

Null Hypothesis: No levels relationship				F-Bounds Test
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.35	2.63	10%	9.344687	F-statistic
3.87	3.1	5%	2	K
4.38	3.55	2.5%		
5	4.13	1%		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

تشير النتائج إلى أن F-statistic المحسوبة أكبر من الحرجة للحد الأعلى والأدنى عند كل مستويات المعنوية، ومنه رفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة .

2) تحليل وتفسير العلاقة قصيرة الأجل :

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين مؤشرات الإصلاح الاقتصادي و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2020:

الجدول(5) :نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/04/23 Time: 16:48
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0805	1.841253	0.115179	0.212074	D(GDP(-1))
0.7849	-0.276630	0.296683	-0.082071	D(G)
0.4236	0.816882	0.331154	0.270513	D(G(-1))
0.0078	2.953909	0.321567	0.949881	D(G(-2))
0.0000	-5.865741	0.085103	-0.499192	CointEq(-1)*

0.102300	Mean dependent var	0.626409	R-squared
0.101625	S.D. dependent var	0.561437	Adjusted R-squared
-2.398870	Akaike info criterion	0.067300	S.E. of regression
-2.160976	Schwarz criterion	0.104175	Sum squared resid
-2.326144	Hannan-Quinn criter.	38.58418	Log likelihood
		2.117027	Durbin-Watson stat

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

يمكن تفسير نتائج الجدول كالتالي:

- عدم وجود تأثير بين الإنفاق الحكومي (G) و النمو الاقتصادي (GDP) في المدى القصير لأن الاحتمال المرافق لمعلمة الإنفاق الحكومي هو 0.7849 و هو أكبر من 0.05 ،بينما الإنفاق الحكومي المبطئ بفترتين (G(-2) كان له دلالة معنوية على النمو الاقتصادي لكن بأثر إيجابي لأن المعلمة تأخذ الإشارة الموجبة(0.94)
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة وهذا راجع للخطأ المقدر السالب و المعنوي إحصائيا وكانت قيمته :**CointEq(-1)=-0.499192** وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها في فترة زمنية أخرى

(83.88% من التغيرات الخاصة في النمو الاقتصادي سببها التغيرات الهيكلية في المتغيرات المستقلة)

- الإشارة السالبة في معلمة الخطأ المقدر تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

3) **تحليل و تفسير علاقة الأجل الطويل :**

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل بين مؤشرات الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى 2020 :

الجدول(6) :نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.2119	1.289633	0.225152	0.290364	G
0.0000	5.205059	0.766615	3.990276	LEB
0.0000	-6.028663	7.197058	-43.38864	C

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews12

من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ أن الإحتمال المرافق لمعلمة الإنفاق الحكومي أكبر من 0.05 وهذا دليل على عدم وجود الدلالة الإحصائية، أي أن الإنفاق الحكومي لا تساهم في تفسير المتغير التابع في الأجل الطويل، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تجسيد برامجه الإصلاحية على أموال الخزينة التي مصدرها الرئيسي عائدات المحروقات، لذلك فمؤشر النمو الاقتصادي يتأثر بهذه العوائد أكثر من عوائد البرامج الإصلاحية التي أغلبها برامج إنمائية موجهة للقطاعات غير المنتجة كقطاعات التعليم والصحة، بينما متغير قوى العاملة فإحتماليته أصغر تماما من 0.05 وهذا دليل على التأثير في النمو الاقتصادي بالجزائر في المدى الطويل.

المبحث الرابع: نتائج الدراسة التحليلية والقياسية:

أما بالنسبة للدراسة القياسية فقد تم من خلالها البحث عن العلاقة بين المتغيرات الدراسة خلال الفترة من 1990-2022 وتحديد اتجاهها بتطبيق برنامج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، وقد توصلنا للنتائج التالية:

1. بالنسبة إلى اختبار استقرارية السلاسل الزمنية فاعتمدنا على اختبار ADF حيث كانت سلاسل متغيرات الدراسة والتي هي: الإنفاق الحكومي مستقر عند درجة الأولى أما بالنسبة الناتج الإجمالي المحلي وقوى العاملة كانا مستقرين عند المستوى.
2. بالنسبة لنتائج اختبار فترات الاختبار فحسب معيار Akaike Information Criteria فإن نموذج ARDL ينص على وجود فجوتين زمنين بالنسبة ل GDP بينما الإنفاق الحكومي G ضرورة أخد ثلاث فجوات زمنية.
3. أثناء اختبارنا لجودة النموذج تحصلنا على:

- وجود تقارب كبير بين القيم الحقيقية والقيم المقدرة وهذا ما يشير إلى جودة النموذج المقدر
- بالنسبة للتوزيع الطبيعي فأثناء إجراءنا للاختبار Jarque-Bera فسلاسل البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.
- اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء في نموذج ARDL (2.3.0)
- اختبار تجانس ثبات الأخطاء: وجدنا أن يوجد تبات في تباين حدود الخطأ.
- بالنسبة لاختبار الاستقرارية فقد اعتمدنا على اختبارين CUSUM Test وCUSUM of Squares داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 وبالتالي فالنموذج مستقر.

4. قمنا باختبار التكامل المتزامن باستعمال منهج الحدود **Bounds Test** فوجدنا وجود تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة.

5. تحليل وتفسير العلاقة قصير الأجل بين المتغيرات فوجدنا أن الإنفاق الحكومي لا يؤثر في النمو الاقتصادي في المدى القصير بينما الإنفاق الحكومي المبطئ بفترتين أثر على النمو الاقتصادي بأثر إيجابي، كما وجدنا أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة نظرا لكون قيمة**CointEq** سالبة ومعنوية.
6. قمنا بتفسير وتحليل علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة فوجدنا أن الاحتمال المرافق لمعلمة الإنفاق الحكومي أكبر من 0.05 وهذا دليل على أنه لا يساهم في تفسير المتغير التابع في الأجل الطويل، ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى طبيعة الاقتصاد الجزائري الذي يعتمد في تجسيد برامجه الإصلاحية على أموال الخزينة التي مصدرها الرئيسي عائدات المحروقات، لذلك فمؤشر النمو الاقتصادي يتأثر بهذه العوائد أكثر من عوائد البرامج الإصلاحية التي أغلبها برامج إنمائية موجهة للقطاعات غير المنتجة كقطاعات التعليم والصحة ،بينما متغير قوى العاملة فإحتماليته أصغر تماما من 0.05 وهذا دليل على التأثير في النمو الاقتصادي بالجزائر في المدة الطويل، بالإضافة على الثابت الذي احتماليته اصغر تماما من 0.05 أي لديه دلالة إحصائية ويمكن تفسيره على انه مختلف المتغيرات الاقتصادي الأخرى المأثرة للنمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل :

لقد أثبتت الدارسات التطبيقية حول الدور المحوري للسياسات الدعم والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال انتهاج برامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها خلال فترة معينة وبشروط تكون في بعض الأحيان قاسية على هذه الدول خاصة النامية منها، ورغم الجهود التي بذلتها الجزائر من سياسات الدعم الحكومي من أجل دعم النمو الاقتصادي وإنعاشه من فترة التسعينات إلى يومنا، حيث بينت النتائج أن هناك علاقة ما بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي و أن هذه العلاقة هي عبارة عن ظاهرة طويلة الأجل.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

قد أثبتت الدارسات النظرية والتجريبية حول الدور المحوري للسياسات الدعم والإصلاحات الهيكلية والاقتصادية في تحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال انتهاج برامج اقتصادية بالتعاون مع مؤسسات مالية دولية وبإشراف كامل منها خلال فترة معينة وبشروط تكون في بعض الأحيان قاسية على هذه الدول خاصة النامية منها، ولقد طبقت الجزائر خلال الفترة(1990- 2022) العديد من البرامج الإصلاحية من أجل إنعاش الاقتصاد الجزائري، وتتجلى أهمية الإنفاق الحكومي وكذا القوى العاملة مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي بالبلاد، وأن هناك علاقة طردية بالمتغيرات الدراسة التي تم التطرق إليهم.

كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس أثر السياسات الإصلاح على النمو الاقتصادي في الجزائر وتقييمه بين الفترة (1990-2022)، وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، حيث ركز الدراسة على علاقة النمو الاقتصادي بكل من القوى العاملة والإنفاق الوطني، وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها كالتالي:

تظهر النتائج التقدير أنه توجد علاقة بين القوة العاملة والناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) عن مستوى معنوي 5%.

كما تظهر النتائج وجود علاقة طردية بين الإنفاق الوطني والنمو الاقتصادي عند مستوى 5%.

كما أننا نخرج ببعض التوصيات والتي تتجلى في:

- تفعيل أسلوب التخطيط الاقتصادي الذي لا يتعارض مع اقتصاد السوق والذي اثبت نجاحه في عدد كبير من الدول النامية كدول جنوب شرق أسيا. .
- تنويع مصادر الإيرادات العامة وعدم الاعتماد على مصدر واحد وهو القطاع النفطي.
- ضرورة وضع إستراتيجية تعتمد بشكل رئيس على احتياجاتها من التعليم ووضع برامج محددة لذلك.
- تشجيع وتطوير بيئة الاستثمار في الجزائر ودعم الاستثمار المحلي.

- تنفيذ مجموعة من السياسات والبرامج الاقتصادية التي تساهم في خفض مستويات الفقر والبطالة.
- تحفيز القطاعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة لتقليل تأثير العامل الخارجي على الاقتصاد الجزائري والمتمثل في تذبذب أسعار النفط عالميا.

المراجع

مراجع باللغة الغربية:

1. مونير بن حاح، 2021،المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية. جامعة سطيف-1، الجزائر.15(03)98.
2. حربي محمد موسى عريقات (2006)، مبادئ الاقتصاد (التحليل الكلي)، دار وائل للشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن،ص272،271،270.
3. حسين بن عارية، بطاهر سمير (ديسمبر 2001)، دور التعليم في النمو الاقتصادي، مجلة السياسات الاقتصادية، العدد ررقم02، جامعة تلمسان، ص273،53.
4. ميشيل تودارو (2006)، التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص172-173.ص270.
5. محمد مدحت مصطفى، سهيرة عبد الظاهر أحمد (1999)، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، ص177-118-119-120.
6. قدي عبد المجيد (2005) ، المدخل السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ص35.
7. ناصر راضية،، تقييم سياسة الخوصصة للمؤسسات العمومية الاقتصادية-دراسة حالة الجزائر- مذكرة لنيل شهادة شهادة الماجستير في علوم التسيير،2009، ص03
8. مراد حاتم محمد،أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة (1990-2014)، مجلدة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2 العدد 42 سنة 2009،2018 ص05.
9. مراد حاتم محمد، أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة (1990-2014)، مجلدة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد2 العدد 42 سنة 2009،2018 ص05.
10. مخيف جاسم حمد الجبوري، 2018 أثر برامج الإصلاح في النمو الاقتصادي في الجزائر لمدة (1990 -2014)، مجلة تكريت للعولمة الإدارية والاقتصادية العدد42 2018 ص229.

مراجع باللغة الفرنسية

1. HUART J.M (2003), Croissance et développement, BREAL Edition, France, p.25.

الملاحق

Null Hypothesis: LEB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.5008	-2.134732	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.416345	1% level	Test critical values:
	-3.622033	5% level	
	-3.248592	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEB)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:32
Sample (adjusted): 1998 2020
Included observations: 23 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0524	-2.134732	0.297952	-0.636047	LEB(-1)

Null Hypothesis: LEB has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.0008	-4.679572	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.679322	1% level	Test critical values:
	-2.967767	5% level	
	-2.622989	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEB)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:33
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	-4.679572	0.018109	-0.084743	LEB(-1)
0.0188	-2.505399	0.208622	-0.522681	D(LEB(-1))
0.0001	4.749587	0.293651	1.394722	C

0.020070	Mean dependent var	0.457500	R-squared
0.020040	S.D. dependent var	0.415770	Adjusted R-squared
-5.421912	Akaike info criterion	0.015318	S.E. of regression
-5.280468	Schwarz criterion	0.006100	Sum squared resid
-5.377614	Hannan-Quinn criter.	81.61773	Log likelihood
1.836565	Durbin-Watson stat	10.96315	F-statistic
		0.000353	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.3548	-2.436520	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:26
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0217	-2.436520	0.072764	-0.177290	G(-1)
0.0213	2.445092	2.112625	5.165564	C
0.0145	2.612451	0.003891	0.010166	@TREND("1990")

0.034236	Mean dependent var	0.203964	R-squared
0.053189	S.D. dependent var	0.144998	Adjusted R-squared
-3.091942	Akaike info criterion	0.049182	S.E. of regression
-2.951823	Schwarz criterion	0.065309	Sum squared resid
-3.047117	Hannan-Quinn criter.	49.37913	Log likelihood
0.969197	Durbin-Watson stat	3.459030	F-statistic
		0.045982	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.7919	-1.541295	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.296729	1% level	Test critical values:
	-3.568379	5% level	
	-3.218382	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.1349	-1.541295	0.072443	-0.111656	GDP(-1)
0.1076	1.664574	1.994716	3.320352	C
0.5866	0.550327	0.008754	0.004818	@TREND("1990")

0.116627	Mean dependent var	0.456053	R-squared
0.115298	S.D. dependent var	0.415761	Adjusted R-squared
-1.925398	Akaike info criterion	0.088129	S.E. of regression
-1.785279	Schwarz criterion	0.209700	Sum squared resid
-1.880573	Hannan-Quinn criter.	31.88098	Log likelihood
1.686187	Durbin-Watson stat	11.31859	F-statistic
		0.000269	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.9730	0.277701	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.670170	1% level	Test critical values:
	-2.963972	5% level	
	-2.621007	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:27
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.7833	0.277701	0.021322	0.005921	G(-1)
0.8245	-0.223850	0.636147	-0.142402	C

0.034236	Mean dependent var	0.002747	R-squared
0.053189	S.D. dependent var	-0.032870	Adjusted R-squared
-2.933249	Akaike info criterion	0.054056	S.E. of regression
-2.839836	Schwarz criterion	0.081818	Sum squared resid
-2.903365	Hannan-Quinn criter.	45.99873	Log likelihood
0.902503	Durbin-Watson stat	0.077118	F-statistic
		0.783282	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.0006	-4.785876	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-3.670170	1% level	Test critical values:
	-2.963972	5% level	
	-2.621007	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(GDP)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:30
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-4.785876	0.015190	-0.072698	GDP(-1)
0.0000	5.044169	0.446288	2.251153	C

0.116627	Mean dependent var	0.449952	R-squared
0.115298	S.D. dependent var	0.430307	Adjusted R-squared
-1.980910	Akaike info criterion	0.087025	S.E. of regression
-1.887497	Schwarz criterion	0.212052	Sum squared resid
-1.951027	Hannan-Quinn criter.	31.71366	Log likelihood
1.736636	Durbin-Watson stat	22.90461	F-statistic
		0.000050	Prob(F-statistic)

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

Prob.*	t-Statistic		
0.9997	3.531111	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-2.644302	1% level	Test critical values:
	-1.952473	5% level	
	-1.610211	10% level	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(G)
Method: Least Squares
Date: 06/04/23 Time: 16:28
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0014	3.531111	0.000325	0.001149	G(-1)

0.034236	Mean dependent var	0.000962	R-squared
0.053189	S.D. dependent var	0.000962	Adjusted R-squared
-2.998127	Akaike info criterion	0.053163	S.E. of regression
-2.951421	Schwarz criterion	0.081964	Sum squared resid
-2.983185	Hannan-Quinn criter.	45.97191	Log likelihood
		0.896659	Durbin-Watson stat

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(GDP)
Selected Model: ARDL(2, 3, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/04/23 Time: 16:48
Sample: 1990 2020
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0805	1.841253	0.115179	0.212074	D(GDP(-1))
0.7849	-0.276630	0.296683	-0.082071	D(G)
0.4236	0.816882	0.331154	0.270513	D(G(-1))
0.0078	2.953909	0.321567	0.949881	D(G(-2))
0.0000	-5.865741	0.085103	-0.499192	CointEq(-1)*

0.102300	Mean dependent var	0.626409	R-squared
0.101625	S.D. dependent var	0.561437	Adjusted R-squared
-2.398870	Akaike info criterion	0.067300	S.E. of regression
-2.160976	Schwarz criterion	0.104175	Sum squared resid
-2.326144	Hannan-Quinn criter.	38.58418	Log likelihood
		2.117027	Durbin-Watson stat